

مؤشر

ترجمات





25.0% العلاقات المصرية الإماراتية

25.0% بيع رأس الحكمة

25.0% الصفقة الاستثمارية الكبرى

25.0% التهجير القسري



فورين بوليسي: لماذا زار الرئيس البرازيلي أفريقيا؟

(ترجمات . فورين بوليسي)

أستعرضت الكاتبة كاثرين أوزبورن في تقرير نشرته مجلة فورين بوليسي ما وراء زيارة الرئيس البرازيلي إلى أفريقيا والتي بدأها بزيارة مصر.

وتقول الكاتبة في مستهل تقريرها إن الرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا سافر إلى مصر وإثيوبيا في جولة إفريقية تستهدف تمكين الجنوب العالمي.

أجندة البرازيل العالمية تتبلور

في الأسبوع الماضي، وبينما كان عديد من المسؤولين الغربيين يناقشون الأمور الجيوسياسية في مؤتمر ميونخ الألماني، اختار الرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا زيارة شرق أفريقيا.

ووصل لولا إلى مصر في 14 فبراير، حيث ناقش الحرب في غزة، ووقع عديداً من مذكرات التفاهم، وحضر جلسة للجامعة العربية. ثم واصل طريقه إلى القمة السنوية لزعماء الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بإثيوبيا، والتي انعقدت في الفترة من 17 إلى 18 فبراير. وقد وصفها لولا بأنها «واحدة من أهم الرحلات التي قمت بها».

وقالت المجلة إن موقف لولا من الحرب بين إسرائيل وحماس قد وضعه على خلاف مع واشنطن. يوم الأحد الماضي، خلال مؤتمر صحفي في أديس أبابا، قارن الرئيس البرازيلي تكتيكات الحرب الإسرائيلية بتصرفات الزعيم النازي أدولف هتلر خلال المحرقة. وأثارت هذه التصريحات انتقادات شديدة من وزير الخارجية الإسرائيلي إسرائيل كاتس، الذي وصف لولا بأنه «شخص غير مرغوب فيه» في بلاده. ثم استدعت البرازيل سفيرها في تل أبيب للتشاور.

وفي خضم الخلافات مع البعض في الغرب، اختار لولا تركيز عضلاته في السياسة الخارجية على حشد الجنوب العالمي. وقال لولا في خطابه أمام الاتحاد الأفريقي إن «الجنوب العالمي أصبح جزءاً أساسياً من الحل للأزمات الرئيسية التي يعاني منها الكوكب»، مثل عدم المساواة، وتغير المناخ، والحرب.

وأضاف أن حلول هذه الأزمات لا بد أن تكون سياسية واقتصادية على حد سواء، على حد تعبير لولا. وذكر خطابه إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وكذلك العمل على ضمان عدم تقييد الدول النامية بالنماذج الاقتصادية النيوليبرالية من جانب منظمات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأضاف: «لن يكون هناك استقرار أو ديمقراطية مع الجوع والبطالة».

وقالت البرازيل إن أولوياتها خلال رئاستها لمجموعة العشرين تشمل مكافحة الجوع في العالم، وإصلاح المنظمات المتعددة الأطراف بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإعطاء معاملة أكثر عدالة للديون السيادية للمقترضين المتعثرين. ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على بناء تحالفات قوية. وقالت عالمة السياسة البرازيلية ريناتا ألبوكيركي ريبيرو: «غالبًا ما تساند الدول الإفريقية الأجنداث التي تطرحها البرازيل على المستوى العالمي».

وتدرس البرازيل خططاً لإعادة هيكلة وإعفاء جزء من قروضها البالغة 280 مليون دولار للحكومات الأفريقية، بما في ذلك حكومات غانا وموزمبيق والسنغال. ويهدف لولا إلى الضغط على الدائنين الأثرياء ليفعلوا الشيء نفسه.

والدولتان اللتان زارهما لولا - مصر وإثيوبيا - أصبحتا أيضاً عضويتين جديدتين في مجموعة البريكس. ويتخذ بنك التنمية التابع لمجموعة البريكس خطوات صغيرة لبناء بدائل لهيمنة الدولار.

وتلقت المجلة إلى أن طموحات البرازيل الجيوسياسية تمر عبر أفريقيا، ولكن الأمر سوف يتطلب بذل جهود متضافرة لتحقيق النتائج. ولا تزال المراكز الدبلوماسية البرازيلية في القارة تعاني من قلة عدد الموظفين مقارنة بمثيلاتها في أماكن أخرى، مثل أوروبا. وأدت موجة الانقلابات في منطقة الساحل إلى إجهاد الدبلوماسية والتواصل التجاري. وقال أبوكيركي ريبيرو: «لقد قدمت البرازيل الكثير من الوعود للدول الأفريقية في الماضي - وبينما نجح بعضها، لم ينجح البعض الآخر».

المونيتور: كيف تضرب أزمة البحر الأحمر الصناعات التحويلية والنسجية في مصر؟

(اقتصادي . المونيتور)

أستعرض موقع المونيتور في تقرير أعدّه جاك داتون تأثير الأزمة في البحر الأحمر على الاقتصاد المصري وتحديداً الصناعات التحويلية والنسجية.

ويقول الموقع الأمريكي إن قناة السويس - ممر مائي حيوي مسؤول عن حوالي 12% من التجارة العالمية و30% من جميع شحنات الحاويات - هي أحد المحركات الرئيسية التي تعمل على تشغيل الاقتصاد المصري.

لكن منذ أن صعد الحوثيون في اليمن هجماتهم على السفن في البحر الأحمر ابتداءً من منتصف نوفمبر، حولت مئات السفن حمولتها حول الطرف الجنوبي من إفريقيا بدلاً من المرور عبر البحر وقناة السويس.

ويضيف الطريق البديل 10 أيام على الأقل إلى الرحلة وهو أكثر تكلفة. ويقول الحوثيون إنهم يهاجمون السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية رداً على الهجوم الإسرائيلي على غزة.

ونقل الموقع عن علي متولي، المستشار الاقتصادي في مؤسسة إيبيس كونسولتنسي، إن قطاع النقل المصري، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على القناة، شهد انخفاضاً في عبور السفن بنحو 30% في يناير 2024.

وقال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مؤتمر نفطي الثلاثاء إن عائدات قناة السويس انخفضت بنسبة 40% إلى 50%.

وقال متولي للمونيتور: «نتيجة لذلك، عدّلت توقعات عجز الحساب الجاري للعام المالي 2023/24 من 2.6% إلى 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل خسارة شهرية لا تقل عن 300 مليون دولار حتى مارس/أبريل 2024».

وتوافق ميريت مبروك، الزميلة البارزة والمديرة المؤسسة لبرنامج دراسات مصر التابع لمعهد الشرق الأوسط، على أن أزمة البحر الأحمر كانت مروعة للاقتصاد المصري.

وأشار الموقع إلى أن الصناعات التحويلية والنسيجية في مصر تأثرت سلباً بالأزمة، ذلك أن قناة السويس هي المصدر لكثير من واردات تلك الصناعات وصادراتها. وهذا يضر أكثر بالاقتصاد المصري المتعثر.

ذا ناشيونال: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تنصح مصر بتعزيز القطاع الخاص ومكافحة الفساد

(اقتصادي . ذا ناشيونال)

استعرض كمال طبخة في تقرير نشرته صحيفة ذا ناشيونال نتائج أول دراسة اقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الاقتصاد المصري.

وقال الكاتب إن مصر تحتاج إلى تعزيز الإصلاح الاقتصادي لتشجيع نشاط القطاع الخاص الذي سيساعد في دفع الاستثمار وخلق فرص العمل وزيادة النمو، الذي يتباطأ وسط ارتفاع التضخم، وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقد أجريت الدراسة الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن مصر، بالتعاون مع الوكالات الحكومية ومراكز الأبحاث والأكاديميين، يوم الجمعة كخارطة طريق شاملة لخروج الدولة التي تعاني من ضائقة مالية من أسوأ أزماتها الاقتصادية.

وتضمنت توصيات الدراسة خفض الإنفاق العام، ومعالجة الفساد المستشري، وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات الجديدة، واستعادة ثقة المستثمرين المفقودة.

وأشار الكاتب إلى أن ارتفاع التضخم القياسي تسبب في أزمة تكلفة المعيشة واسعة النطاق في مصر، إذ تفاقم النقص الحاد في السلع الأساسية، بما في ذلك الأدوية، منذ بداية العام.

وقال الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ماتياس كورمان أثناء تقديم الاستطلاع إلى جانب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية الدكتورة هالة السعيد، إن «السيطرة على التضخم أصبحت الآن أولوية أساسية على المدى القريب لتحفيز الاستهلاك وتعزيز النمو. ويجب أن تظل السياسة النقدية مقيدة حتى يعود التضخم إلى المستوى المستهدف».

وأوضح مسج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الاقتصاد المصري ينكمش بسبب التضخم القياسي الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك.

ورفع البنك المركزي المصري هذا الشهر أسعار الفائدة لليلة واحدة بمقدار 200 نقطة أساس، وهي خطوة قال بعض المحللين إنها قد تشير إلى أن خفض قيمة العملة وشيك. ورفع البنك المركزي سعر الفائدة على الإقراض إلى 22.25% وسعر الفائدة على الودائع إلى 21.25%

وعلى الرغم من تسليط الضوء على السياسة النقدية التقييدية في الاستطلاع باعتبارها وسيلة فعالة لخفض

التضخم، فقد أدت أيضاً إلى ضعف مناخ الاستثمار.



وأشار المسح إلى أن «انتعاش الاستثمار من المتوقع أن يكون ضعيفًا حيث ستظل شروط التمويل مقيدة لبعض الوقت».

تسببت تدفقات رأس المال الضخمة إلى الخارج في أوائل عام 2022، وهي التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية، في أزمة العملة الأجنبية التي شلت الكثير من الصناعات المعتمدة على الاستيراد في البلاد وأدت إلى ارتفاع البطالة.

وقالت الدراسة إن الأزمة أدت بدورها إلى انخفاضات متكررة في قيمة الجنيه المصري - الذي فقد أكثر من 50 في المائة من قيمته منذ مارس 2022 - في محاولات فاشلة من جانب الحكومة لزيادة الاستثمار الأجنبي، الذي لا يزال ضعيفًا.

وقال كورمان: «هناك حاجة إلى استراتيجية توحيد شاملة لتحسين ثقة المستثمرين في المالية العامة وتيسير شروط التمويل».

وانخفضت صادرات مصر، وهي مصدر حيوي آخر للعملة الأجنبية، بنسبة 22 في المائة على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023.

ثم تضررت بشدة من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر ردا على الحرب الإسرائيلية على غزة، إذ انخفضت حركة المرور عبر قناة السويس إلى النصف في يناير، وفقا لهيئة الممر المائي.

وتوقعت الدراسة أن تستعيد الصادرات زخمها إذا انتهت اضطرابات السياحة وحركة المرور في قناة السويس.

ومع ذلك، أقرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن الوضع متقلب للغاية بحيث لا يمكن التنبؤ به وأن «المخاطر المحيطة بهذه التوقعات كبيرة وتميل إلى الجانب السلبي».

وأوضحت أنها «تشمل، من بين أمور أخرى، المزيد من الخسائر في ثقة المستثمرين، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من الانخفاض ونقص أكبر في العملات الأجنبية، ويؤدي إلى تشديد إضافي في ظروف التمويل».

وبحسب الدراسة، يظل الإنفاق العام أحد العوائق الرئيسية أمام الازدهار الاقتصادي في مصر، وأوصت بوقف مشروعات البناء الوطنية، خاصة تلك التي ليس لها فوائد اقتصادية فورية، بالإضافة إلى الحفاظ على الدعم الاجتماعي والتحويلات النقدية للفقراء في البلاد.

وسلّطت الدراسة الضوء أيضًا على تزايد الدين العام الذي من المتوقع أن يصل إلى 92 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المالي الحالي.

وسيؤدي ارتفاع الدين الخارجي حتمًا إلى تفاقم عجز الموازنة المصرية، وهو أحد الأسباب الجوهرية التي جعلت المستثمرين يبتعدون عن الأسواق المصرية منذ عام 2022.

ميدل إيست أي: مدير منظمة حقوقية يواجه حملة تشهير بعد نشر خبر عن

المنطقة العازلة في سيناء

(ترجمات . ميدل إيست آي)

أهتم تقرير نشره موقع ميدل إيست آي بتعرض مدير منظمة سيناء لحقوق الإنسان لحملة تشهير من وسائل إعلام موالية للحكومة المصرية بعد تقريرها عن منطقة عازلة على الحدود المصرية.

وقال الموقع البريطاني إن المدافع المصري عن حقوق الإنسان أحمد سالم تعرض إلى حملة تشويه خطيرة بعد أن كشف أن مصر تقوم بتجهيز منطقة في سيناء لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين الفارين من الحرب على غزة، حسبما قال خبير بالأمم المتحدة يوم الخميس.

سالم هو مدير مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان ومقرها لندن، ولها مراقبون محليون في سيناء وبالقرب من الحدود الشمالية الشرقية لمصر مع غزة وإسرائيل، وهي منطقة يُمنع الصحفيون ومنظمات المجتمع المدني من الوصول إليها.

وفي الأسبوع الماضي، نشرت مؤسسة سيناء لقطات حصرية تظهر الجرافات وهي تقوم بإزالة الأنقاض وبناء جدار خرساني على طول الحدود مع إسرائيل، جنوب معبر رفح الحدودي.

وقال المقاولون العاملون في المشروع للمنظمة الحقوقية المستقلة، إن العمل يجري تحت إشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، لتجهيز منطقة لاستقبال الفلسطينيين النازحين، فيما تهدد إسرائيل بشن هجوم واسع النطاق على رفح في جانب غزة من الحدود.

وأكد مصدر عسكري مصري تقرير مؤسسة سيناء في تصريحات لموقع ميدل إيست آي، لكنه نفى أن مصر ستقبل تدفقاً جماعياً للفلسطينيين.

وفي غياب موقف حكومي واضح أو رد فعل على التقرير، خصصت وسائل الإعلام المصرية المتحالفة مع الدولة وقتاً كبيراً لمهاجمة المنظمة غير الحكومية ومديرها، واتهمته بنشر معلومات مضللة وزعمت أن له صلات بمنظمات إرهابية.

ونقل الموقع عن أحمد سالم مدير المنظمة قوله إن الحكومة ينبغي أن تدرك أن هذا النهج لم ولن ينجح في إسكات صوت الحق.

وقال سالم إن السلطات أطلقت العنان لقنواتهم التلفزيونية وصحفهم وأبواق وسائل التواصل الاجتماعي في حملة التشهير ضده.

وندت ماري لولور، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، بالحملة ووصفتها بأنها خطيرة.

ولفت الموقع إلى استدعاء مديرة تحرير موقع مدى مصر لنا عطاالله لاستجوابها حول تقرير عن دفع رشى لوسطاء مرتبطين بأجهزة أمنية للعبور من معبر رفح.

وقال سالم إن الهجمات على مؤسسة سيناء ومدى مصر تأتي ضمن استراتيجية الحكومة في التعامل مع أي وسيلة إعلامية تحاول تغطية منطقة سيناء بشكل مستقل ومهني.

وأضاف سالم أن عديداً من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين قد اعتقلوا على مدى السنوات العشر الماضية بسبب عملهم.

معهد واشنطن: مخاوف القاهرة في مواجهة التوغل الإسرائيلي في رفح: المواجهة والتطرف

(ترجمات . معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)

نشر معهد واشنطن تقريراً للباحثين محمد ماهر ومحمد فريد يستعرضان فيه التدايعات المحتملة لتوغل جيش الاحتلال في مدينة رفح على العلاقات مع مصر.

ويزعم الباحثان أن خطة حماس الأصلية، عندما شنت عملياتها في 7 أكتوبر، أن تستدرج إسرائيل لرد قاسي جداً يؤجج حرباً كبيرة، بين العرب وإسرائيل.

ويؤكد الباحثان أن حماس نجحت في الجزء الأول من خطتها باستدراج إسرائيل لرد قاسي، سقط معه نحو 29 ألف قتيل، و69 ألف جريح، لكنها لم تنجح حتى الآن، في إشعال الحرب الكبرى بين العرب و”إسرائيل“.

احتمال تبادل إطلاق النار في معركة رفح

ووفقاً للتقرير، سبق وحذرت كل من مصر والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تبعات معركة رفح، ليس على إسرائيل فحسب، بل على مصر والمنطقة برمتها، حيث أنها ستضع الجنود الإسرائيليين في مواجهة نظرائهم المصريين ربما للمرة الأولى منذ أكتوبر 1973.

وقد أعربت واشنطن، مرارا عن قلقها إزاء العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح، والرئيس بايدن، نفسه، قال خلال لقائه بالملك عبد الله، العاهل الأردني في البيت الأبيض، أن العملية العسكرية في رفح، لا ينبغي أن تستمر دون خطة ذات مصداقية، مضيفاً، نريد خطة لضمان سلامة ودعم أكثر من مليون شخص لجأوا إلى رفح.

ومع ذلك، تشعر القاهرة أيضاً بقلق بالغ إزاء احتمال حدوث خطأ في التقدير من جانب إسرائيل بشأن العمليات العسكرية القريبة جداً من الحدود المصرية. وتقع رفح على الحدود بين مصر وغزة، مما يعني أن أي عملية في رفح من شأنها أن تجلب إسرائيل إلى الأراضي المصرية. ووفقاً لرويتز، أرسلت مصر بالفعل، نحو 40 دبابة، وناقلات الجنود المدرعة، إلى شمال شرق سيناء، بالقرب من الحدود.

ومن ثم، فإن أي خطأ في التقدير هنا أو هناك قد يتسبب في اتساع دائرة العنف الممتدة على طول الحدود المصرية - الفلسطينية - الإسرائيلية، ويمكن أن يؤدي إلى كارثة، ففي بداية العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة في 22 أكتوبر، أصابت نيران دبابة إسرائيلية، برج مراقبة حدودي مصر، أسفر عن وقوع إصابات في عناصر المراقبة الحدودية المصرية، وفق بيان الجيش المصري.

وفي رفح، ستواجه تل أبيب أسئلة صعبة: ماذا لو نجحت عناصر حماس في شن عملياتها ضد الإسرائيليين وهربت

عناصرها عبر الحدود، مع مصر، هل ستطاردهم؟ هل ستخاطر إسرائيل بنسف معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية والتي امتدت لـ 40 عاما وتعد أحد أهم ركائز السلام، في منطقتنا المضطربة، والتي استثمرت الولايات المتحدة نفسها جهد سياسي عظيم، ووفرت مليارات الدولارات سنويا لمصر وإسرائيل، لمواصلة مطاردة حماس؟ كل هذه الأسئلة تشغل القاهرة حاليا.

وفقا لمصادر غربية وإسرائيلية، فقد حذرت مصر إسرائيل، من إمكانية تعليق معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية كامب ديفيد، في حال إقدام إسرائيل على الغزو البري، لمدينة رفح الفلسطينية. التحذير المصري، الذي ربما جاء عبر القنوات الدبلوماسية المغلقة، حرصت القاهرة على تسريبه لوسائل الإعلام الغربية، حتى تصل الرسالة إلى تل أبيب وواشنطن.

مخاوف القاهرة بشأن محور فيلادلفيا

وأضاف التقرير أن القاهرة تنشغل حاليا بالحشود العسكرية الإسرائيلية على حدود محور فيلادلفيا بين مصر وإسرائيل تمهيدا للسيطرة على الجانب الفلسطيني من رفح.

وليست تلك المرة الأولى التي تسيطر فيها إسرائيل على المحور الذي يقع داخل الأراضي الفلسطينية ويمتد بطول قرابة 14 كم وعرض حوالي مائة متر، حيث كان تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة من الجانب الفلسطيني حتى عام 2005، إلى جانب وجود منطقة عازلة مع الحدود المصرية في قطاع غزة تحميها قوات الشرطة المصرية.

وتشعر القاهرة بالقلق من أن إعادة سيطرة إسرائيل على محور فيلادلفيا تعني على المدى القصير الفصل الكامل لقطاع غزة عن العالم وبالتبعية إغلاق معبر رفح البري من الجانب الفلسطيني وهو ما يندرج بتوقف مرور المساعدات الإنسانية للقطاع وعمليات إخلاء الجرحى والمرضى والعالقين للأراضي المصرية. ومع اكتظاظ الجانب الفلسطيني من الحدود بمئات الآلاف من النازحين الذين يعيشون في ظروف إنسانية بالغة الصعوبة فإن هذا التكتيك سوف يخلق كارثة إنسانية سواء من حيث القتلى جراء العمليات العسكرية أو من نقص الإمدادات الإغاثية والطبية.

تصاعد خطر التطرف

ويلفت الباحثان إلى أن المسار الحالي الذي تصر عليه تل أبيب، ستكون له تبعات كارثية ليس على إسرائيل وحدها إنما أيضا على كل الدول العربية التي ارتبطت بعلاقات جيدة مع إسرائيل، فالتيارات القومية والإسلامية قد تشكل موجة تسونامي شعبية تطيح بالأخضر واليابس في منطقتنا السعيدة، كما أن الأحداث الأخيرة في غزة ساهمت في صعود نجم تيارات المقاومة مرة أخرى سواء في اليمن أو العراق أو سوريا.

في أحدث استطلاع للرأي لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أنه بعد سنواتٍ من أوجه النظر السلبية تجاه حماس، ينظر ثلاثة أرباع المصريين الآن إلى الحركة بشكل إيجابي، وعلى الجانب الآخر فتشير استطلاعات الرأي في إسرائيل لرفض عام لفكرة الدولة الفلسطينية وهو أحد التبعات للحرب الدائرة في غزة التي خلفت آلاف القتلى والجرحى وشهدت دمارا غير مسبوق للبنية التحتية في القطاع.

ومع تنامي التصريحات المتطرفة، لاسيما من المسؤولين المنتخبين الإسرائيليين سواء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أو شركاؤه الأكثر تطرفا بن جفير وسموتريتش وليبرمان المحرصة على قتل الفلسطينيين وتهجير من بقي منهم لسيناء، وهي تلك التصريحات التي استعملتها جنوب إفريقيا في قضيتها ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، تأثرت تصورات العديد من المصريين للعمليات الإسرائيلية في غزة بشكل حاد.

ويرى الكاتبان أن حالة الغضب والاستياء العام لدى الشارع المصري، تسببت للعديد من المسؤولين في القاهرة، حيث خرج ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، وأكد أن إعادة احتلال محور فيلاديلفيا سيمثل تهديد للسلام بين القاهرة وتل أبيب، وسط تسريبات، بأن القاهرة تخطط لتعليق معاهدة كامب ديفيد للسلام بينها وبين إسرائيل.

ونتيجة لخطاب المسؤولين وبعض المحللين الإسرائيليين الذي ينادون بتهجير الفلسطينيين لسيناء، قد يرى العديد في القاهرة أن الهدف النهائي هو وضع ضغط على الفلسطينيين لدفعهم لعبور الحدود للجانب المصري وإلقاء عبء الأزمة الإنسانية كلها على عاتق القاهرة وهو ما تراه العديد من الدوائر في القاهرة تصفية للقضية الفلسطينية.

علاوة على ذلك، تنظر الدوائر الأمنية في القاهرة إلى هذا الاحتمال على أنه تهديد أمني كبير سواء في صورة تسلل مقاتلين تابعين لحماس أو غيرها من الفصائل الفلسطينية واتخاذ سيناء قاعدة انطلاق لتنفيذ عمليات إرهابية ضد إسرائيل أو قوات الأمن المصرية وإعادة إحياء لجماعة الإخوان وغيرها من الجماعات الإسلامية المتطرفة التي ستعلن الجهاد ضد إسرائيل من سيناء مما يدخل المنطقة في دوامة لا نهائية من عدم الاستقرار.

في واقع الأمر إن مسألة تأمين الحدود المصرية مع غزة وضممان منع التسلل أو التهريب امر حيوي لمصر ربما بصورة أكبر من إسرائيل خاصة وأن السنوات الماضية شهدت تهريب أسلحة ومتفجرات بالإضافة لتسلل عناصر إرهابية تابعة لحماس وغيرها من الفصائل للقتال في صفوف الجماعات الإسلامية في سيناء، وفقاً للتقرير.

ويشير الكاتبان إلى ضرورة أن يأخذ الطرفين في الاعتبار مخاوف واحتياجات الآخر، ويمكن من خلال التنسيق بين الطرفين إدخال المساعدات الإنسانية بصورة مستمرة للفلسطينيين المحاصرين. وعلى المدى البعيد، يمكن الانطلاق نحو سيناريو ما بعد الحرب في غزة والذي من الممكن أن تلعب فيه القاهرة دور محوري، حيث أثبتت الشهور الماضية أن السلام يحتاج لأطراف ملتزمة حقا به ويمكنهم العمل معا بصورة فعالة وإيجاد التفاهات الأزمة وضممان الأمن والازدهار المشترك و(ليس مجرد خطاب دون فعل حقيقي). كما أنه على إسرائيل أن تنتبه أن الخسائر الدامية في صفوف الفلسطينيين الأبرياء يمكن أن تعيد خطورة الجماعات الإسلامية ليس ضد إسرائيل فحسب، بل ضد كل الدول المعتدلة في المنطقة مثل مصر، على حد تعبير الكاتبين.

ويرى الكاتبان في ختام التقرير أن بإمكان مصر أن تساهم بشكل كبير في تعافي المنطقة، لكن كل هذا يتطلب إبقاء قنوات الاتصالات مفتوحة، بينما تقوم تل أبيب بتطوير خططها المستقبلية وتجنب الوصول إلى نقطة تشعير فيها القاهرة بأنها مضطرة للرد.

بي بي سي: بناء المنطقة المسورة يمضي قدما على الحدود المصرية بالقرب من غزة

(ترجمات . BBC)

نشرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) تقريراً يتابع التطور الجاري فيما يتعلق بالمنطقة التي تشيدها مصر على

الحدود المصرية مع غزة استعداداً لنزوح محتمل للفلسطينيين.



وقالت الشبكة البريطانية إن متابعتها للمنطقة التي تُشيدها مصر على الحدود أظهرت أن مصر قامت ببناء أكثر من ثلاثة كيلومترات من الجدار في الأسبوع الماضي، بالإضافة إلى تمهيدها لمنطقة كبيرة بجوار حدودها مع غزة.

ويأتي ذلك بعد أن حذرت إسرائيل من أنها تستعد لهجوم بري على مدينة رفح جنوب قطاع غزة.

وشهدت المدينة زيادة كبيرة في عدد سكانها في الأشهر الأخيرة.

ماذا تظهر أحدث الصور؟

ولفتت الشبكة إلى أن السلطات مهدت أكثر من 16 كيلومترًا مربعًا على الحدود مباشرة من غزة، وهو ما يظهر في صور الأقمار الصناعية الأخيرة.

وبدأت عملية تطهير هذه المنطقة في بداية شهر فبراير الماضي، لكنها توسعت بشكل كبير خلال الأسبوع الماضي.

ويبدو الآن أن أجزاء من الجدار حول هذه المنطقة قيد الإنشاء.

وفي 14 فبراير، ظهر حوالي 0.8 كيلومتر (0.5 ميل) من الجدار في صور الأقمار الصناعية، لكن أحدث الصور تشير إلى أن أكثر من 4 كيلومترات (2.5 ميل) قد شُيّدت الآن.

ويبدو أن الجدار قد بُني في وقت واحد في ثلاثة أماكن - كما يظهر في الصور.

وتقول السلطات المصرية إنها لا تُعد أي مناطق للفلسطينيين النازحين وأن المنطقة المعنية مخصصة لتكون «مركزًا لوجستيًا» للمساعدات.

لكن عاملة إغاثة في مؤسسة خيرية بريطانية، تشارك في الجهود الإنسانية في غزة، قالت لبي بي سي إنها «لم تشهد قط تمهيدًا واسع النطاق للأراضي» لمثل هذا المركز اللوجستي، ولم تكن على علم بأي خطة من هذا القبيل.

وقالت: «إذا كانت هناك خطة لزيادة القدرة الاستيعابية فجأة من خلال بناء مركز من نوع ما، فلا بد أن تشارك السلطات تلك الأفكار مع وكالات الإغاثة».

ولم ترغب عاملة الإغاثة في الكشف عن اسمها، لأن ذلك قد يؤدي إلى تعقيد العلاقة بين منظمة الإغاثة التي تعمل بها مع السلطات المصرية.

وأضافت أن القدرة على التخزين في مصر هي أمر يُناقش في كل اجتماع تقريبًا. ونظرًا لأنه لم تشارك في شيء من هذا القبيل، فإن الفرضية المقبولة هو أن هذه المنطقة ليس هو ما تتحدث عنه السلطات.

وأشارت الشبكة إلى أنها عرضت أحدث صور الأقمار الصناعية على عديد من خبراء الأمن لمعرفة الغرض الحقيقي الذي يعتقدون أنه يمكن أن تكون عليه المنطقة.

وقال أندرياس كريج، وهو محاضر كبير في الدراسات الأمنية في كينجز كوليدج بلندن: «لست بحاجة إلى إخلاء هذا القدر من الأرض لاستقبال الشاحنات المنتظرة. من وجهة نظري، يبدو الأمر إلى حد كبير أن مصر تستعد للسنياريو الأسوأ».

وأضاف: «إذا وضعت هذا في منظور حجم هذه المنطقة، 16 كيلومتراً مربعاً من الشاحنات، فهذا يعني آلاف وآلاف الشاحنات. ولم يحدث قط أن كانت هناك أعداد بهذا القدر تنتظر على الحدود».

ميدل إيست مونيتور: صندوق النقد الدولي يسعى إلى دعم مصر قبل الدخول المحتمل للاجئين من غزة

(اقتصادي . ميدل إيست مونيتور)

اهتم تقرير نشره موقع ميدل إيست مونيتور بتصريحات صندوق النقد الدولي بشأن التقدم المحرز في المفاوضات مع مصر بشأن الاتفاق على حزمة مساعدات جديدة لمصر.

قال صندوق النقد الدولي أمس الخميس إن المحادثات مع مصر لتعزيز برنامج قرض صندوق النقد الدولي تبرز تقدماً ممتازاً، قائلاً إن مصر بحاجة إلى "حزمة دعم شاملة للغاية" للتعامل مع التحديات الاقتصادية، بما في ذلك الضغوط الناجمة عن الحرب في غزة.

وقالت المتحدثة باسم صندوق النقد الدولي جولي كوزاك في مؤتمر صحفي دوري إن صندوق النقد الدولي والسلطات المصرية اتفقوا على العناصر الأساسية لتغييرات البرنامج في إطار المراجعة الأولى والثانية المجمعة لقرض مصر الحالي البالغ 3 مليارات دولار.

ورفضت مناقشة تفاصيل الحزمة المصرية مع استمرار المفاوضات.

وردًا على سؤال حول تأثير التحديات التي يفرضها الدخول المتوقع للاجئين من غزة إلى مصر على المحادثات، قالت كوزاك: «هناك حاجة إلى حزمة دعم شاملة للغاية لمصر، ونحن نعمل على نحو وثيق للغاية مع السلطات المصرية وشركائهم للتأكد من أن مصر ليس لديها أي احتياجات تمويلية متبقية وكذلك التأكد من أن البرنامج قادر على ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في مصر».

وأوضح صندوق النقد الدولي لاحقًا في بيان له أن حزمة السياسات الشاملة «ستدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي» في مصر.

وخفض صندوق النقد الدولي في يناير توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024 إلى 2.9 في المئة، بانخفاض 0.5 نقطة مئوية عن أكتوبر، بسبب آثار حملة القصف الإسرائيلية على غزة. وخفضت توقعات النمو في مصر لعام 2024 بمقدار 0.6 نقطة مئوية إلى 3.0%.

ويواصل صندوق النقد الدولي مراقبة الأثر الاقتصادي للهجمات على قناة السويس والشحن في البحر الأحمر، الأمر الذي يحول التدفقات التجارية بعيدًا عن القناة إلى رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا، مما يزيد من الوقت والتكاليف إلى الرحلات بين أوروبا وآسيا، حسبما ذكرت كوزاك.

ذا كونفرزيشن: لماذا ترفض مصر فتح حدودها أمام الفلسطينيين المهجرين قسراً من غزة؟

(ترجمات . ذا كونفرزيشن)

نشر موقع «ذا كونفرزيشن» الأسترالي تقريراً لـ ليانا كيالي، الباحثة في جامعة سيدني، تتناول فيه ما وراء الرفض المصرية لاستقبال النازحين قسراً من غزة.

تلقت الكاتبة في مستهل تقريرها إلى أن حوالي 1.5 مليون مدني فلسطيني يعيشون حالياً في مدينة رفح جنوب قطاع غزة، بعد أن أجبرهم القصف الإسرائيلي والهجمات البرية مراراً على النزوح جنوباً.

وتستضيف المدينة، التي كان عدد سكانها في الأصل 250 ألف نسمة، الآن أكثر من نصف سكان غزة بالكامل. وهم يعانون ظروفًا وصفها كبير مسؤولي الإغاثة في الأمم المتحدة بأنها «سيئة»، مع انتشار الأمراض والمجاعة التي تلوح في الأفق.

وتطرقت الكاتبة إلى الظروف القاسية التي يتكبدها سكان غزة والأعداد الكبيرة من الشهداء والإصابات نتيجة القصف والعملة العسكرية الإسرائيلية التي قبلت محكمة العدل النظر فيما إذا كانت تنطوي على إبادة جماعية لسكان غزة.

رفض مصري

ومع ذلك، وحسب ما تضيف الكاتبة، رفضت مصر، الدولة الوحيدة إلى جانب إسرائيل التي لها حدود مع غزة، الضغوط لقبول اللاجئين الفلسطينيين الذين شردتهم إسرائيل.

وأشارت التقارير إلى أن المسؤولين الإسرائيليين حاولوا حشد الدعم الدولي لإجبار مصر على قبول اللاجئين من غزة.

لكن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يُصر على رفض السماح بالممرات الإنسانية أو دخول أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى سيناء. ووصف ذلك الإجراء بأنه «خط أحمر» إذا جرى تجاوزه فسيؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وفي الأيام الأخيرة، أكد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، صحة موقف مصر. وقال غراندي إن تهجير سكان غزة إلى مصر سيكون «كارثياً» لكل من مصر والفلسطينيين، الذين أشار إلى أنه من المرجح ألا يُسمح لهم بالعودة.

أسباب المعارضة المصرية لهذه الفكرة

وأوضحت الكاتبة أن هناك عدة أسباب لمعارضة مصر.

الأول هو أن مصر لا تريد أن يُنظر إليها على أنها تعمل على تسهيل التطهير العرقي من خلال إعادة التوطين الدائم للفلسطينيين خارج غزة.

وفي أكتوبر، تضمنت وثيقة مسربة من وزارة المخابرات الإسرائيلية توصيات بالنقل القسري لسكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة خارج القطاع إلى مدن الخيام في صحراء سيناء في مصر.

كما دعا الوزيران الحكوميان بتسلئيل سموتريش وإيتامار بن جفير علناً إلى طرد الفلسطينيين من غزة لإفساح المجال لاستبدالهم بمستوطنين إسرائيليين.

علووة على ذلك، في شهر يناير، حضر مؤتمر في إسرائيل يدعو إلى هذه الخطة بالذات 11 عضواً من حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو و15 عضواً إضافياً في البرلمان.

وفي حين قال نتياهو الشهر الماضي إن إسرائيل «ليس لديها أي نية لاحتلال غزة بشكل دائم»، إلا أنه لم يوقف حديث وزرائه حول هذا الموضوع. وعندما سئل عن المؤتمر في يناير، على سبيل المثال، قال إن الجميع «يحق لهم إبداء آرائهم».

وأضافت الكاتبة أن السيسي يدرك أيضاً الارتفاع الكبير في التعاطف الذي أظهره الشعب المصري تجاه الفلسطينيين والدعم الذي أظهره لمعارضته أي تهجير للأشخاص عبر الحدود. ويرجع ذلك إلى مشاعر التضامن مع النضال الفلسطيني، فضلاً عن الوعي بدروس التاريخ.

وبالعودة إلى الفترة من 1947 إلى 1949، عندما طردت القوات الصهيونية ما يقدر بنحو 750 ألف شخص أو أجبروا على الفرار من منازلهم خلال الحرب التي أحاطت بإنشاء دولة إسرائيل، فإن مصر لا تريد أن يُنظر إليها على أنها تساهم في نكبة أخرى.

ويبلغ إجمالي عدد اللاجئين الذين خلفتهم النكبة الآن حوالي 6 ملايين. ووفقاً للأمم المتحدة، يعيش حوالي ثلثهم في مخيمات اللاجئين، بعد أن حرمتهم إسرائيل من حقهم في العودة إلى وطنهم.

ومن الجدير بالذكر أن وزير الزراعة الإسرائيلي، آفي ديختر، أعلن في نوفمبر: «نحن الآن نواصل نكبة غزة»، مضيفاً: «نكبة غزة 2023. هكذا ستنتهي».

علاقة مصر المعقدة مع حماس

وتطرقت الكاتبة لعلاقة مصر مع حماس، موضحة أن هناك مصدر قلق رئيس آخر لمصر وهو أمنها. وفي حال جرى توطين الفلسطينيين في سيناء، فقد يجعل ذلك من الأراضي المصرية قاعدة جديدة تنطلق منها عمليات المقاومة. وهذا قد يجر مصر إلى صراع عسكري مع إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، بالكاد تمكن السيسي من قمع المتمردين الإسلاميين في شمال سيناء في السنوات الأخيرة، ومن المفترض أنه يشعر بالقلق من أن تدفق اللاجئين قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

وأخيراً، يعتقد السيسي على الأرجح أن حماس يمكن أن تصعد معارضة لنظامه.

وبعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في انقلاب عسكري عام 2013، قام نظام السيسي بقمع جماعة الإخوان المسلمين وقمع كل المعارضة. وامتد هذا إلى شيطنة حماس، التي انبثقت من الفرع الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين.

وبين عامي 2014 و2016، قصف الجيش المصري الأنفاق التي تربط غزة بمصر وأغرقها، في الوقت نفسه الذي

اتهم فيه حماس بالتواطؤ مع جماعة الإخوان المسلمين ضد الدولة. كما شاركت إسرائيل في الحصار على قطاع غزة.

ومع ذلك، فإن العلاقة ليست عداءً مباشرًا. وقد تعاونت حماس ومصر في عمليات مكافحة التمرد ضد تنظيم الدولة في سيناء. ولعبت مصر أيضًا دورًا في التوسط في مفاوضات وقف إطلاق النار الحالية والسابقة بين حماس وإسرائيل.

ومع ذلك، فإن الجولات الأخيرة من المفاوضات لم تصل إلى أي نتيجة، مما ترك مصر تكثف تحذيراتها بتوتر بشأن أي تحركات إسرائيلية على الحدود.

وقد أبرمت مصر وإسرائيل معاهدة سلام منذ عام 1979، وأصبحت علاقتهما أقوى مع وجود السيسي في السلطة. لكن مصر هددت بتعليق معاهدة السلام في حالة غزو رفح.

أين يترك هذا أهل غزة؟

وأشارت الكاتبة إلى أن نتياهو تعهد بالمضي قدما في التوغل البري في رفح خلال الأسابيع المقبلة.

وفي الوقت نفسه، تحركت مصر لتحسين حدودها، وبدأت، وفقا للتقارير وصور الأقمار الصناعية، في بناء منطقة عازلة مسورة تبلغ مساحتها حوالي 21 كيلومترا مربعا في سيناء. ويشير هذا إلى أن مصر تستعد لاحتمال إبعاد أو نزوح الفلسطينيين.

ورغم أنه ليس من الواضح تماما ما إذا كان هذا يجري بالتنسيق مع إسرائيل أو كإجراء «طارئ»، فإن المنطقة من شأنها أن تحكم على سكان غزة بسجن آخر مكتظ بالسكان في الهواء الطلق، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة تتعلق بحقوق الإنسان.

وبقدر ما عززت دول مثل مصر والأردن معارضتها الخطابية لإسرائيل في الأشهر القليلة الماضية، فإن الدول العربية المجاورة لم تفعل سوى القليل للضغط على إسرائيل لحملها على وقف عملياتها العسكرية أو تحسين وصول المساعدات إلى قطاع غزة بشكل كبير.

والواقع أن إغلاق مصر المتقطع لمعبر رفح أدى إلى تأخير دخول المساعدات التي تشتد الحاجة إليها إلى غزة. وهناك أيضا تقارير تفيد بتلقي مسؤولين مرتبطين بالسلطات المصرية آلاف الدولارات من الرشى من الراغبين في المغادرة عبر معبر رفح، الأمر الذي يعمق الشعور بالسخرية واليأس، وفي نهاية المطاف، الشعور بالخذلان.

بلومبرج: مصر تبرم أكبر صفقة على الإطلاق مع الإمارات باستثمار 35 مليار دولار

(اقتصادي . بلومبيرغ)

اهتمت الصحافة الأجنبية بإعلان مصر إبرام ما وصفته بالصفقة الاستثمارية الأكبر مع دولة الإمارات بقيمة 35

مليار دولار لتنمية منطقة رأس الحكمة على الساحل الشمالي.

وفي هذا الصدد، قالت وكالة بلومبرج إن الإمارات العربية المتحدة وافقت على استثمار 35 مليار دولار في مصر، وهو ما يعد إنجازًا كبيرًا في جهود القاهرة لإنهاء أسوأ أزمة صرف أجنبي منذ عقود.

الأكبر في تاريخ مصر

وتشير الوكالة الأمريكية إلى أن الخطط تشمل تطوير منطقة متميزة على ساحل البحر المتوسط في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا تُعرف باسم رأس الحكمة - وهو مشروع وصفه رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي بأنه أكبر صفقة في تاريخ بلاده.

قال صندوق أبو ظبي للثروة إنه سيشتري حقوق تطوير رأس الحكمة مقابل 24 مليار دولار ويستثمر 11 مليار دولار - والتي ستأتي من أموال الإمارات المودعة في البنك المركزي المصري - في عقارات إضافية ومشاريع رئيسة أخرى في البلاد.

وقال صندوق أبو ظبي إن الصندوق سيقود ائتلافًا لتطوير منطقة رأس الحكمة شمال غرب القاهرة، ويتوقع أن تجتذب استثمارات تزيد قيمتها عن 150 مليار دولار لهذه المشاريع.

وقال مدبولي يوم الجمعة إن مصر ستحصل على سيولة جديدة بقيمة 24 مليار دولار نتيجة للصفقة. وأضاف أن الإمارات ستحول أيضا ودائعها البالغة 11 مليار دولار لدى البنك المركزي المصري لتمويل الخطط.

بداية تصحيح المسار

وقال مدبولي خلال الحدث الذي أقيم في العاصمة الإدارية الجديدة شرق القاهرة، إن الاتفاق يجعل مصر على بعد «خطوات قليلة جدًا» من التوصل إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

ارتفعت سندات مصر الخارجية على خلفية الأخبار لتصبح أفضل الديون السيادية أداءً في الأسواق الناشئة يوم الجمعة. وقفزت السندات الحكومية المستحقة في عام 2051 بمقدار 5 سنتات على الدولار.

وقال مدبولي إن هذه الصفقة ستكون بداية تصحيح مسار الاقتصاد المصري، ووصفها بأنها «رسالة ثقة» من الإمارات.

وتلقت الوكالة إلى أن التمويل قد يساعد مصر على المضي قدمًا في تخفيض قيمة العملة الذي طال انتظاره والذي سيكون الرابع لها منذ أوائل عام 2022. وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي كان يحث على هذه الخطوة منذ أشهر، فمن المرجح أن السلطات كانت تنتظر تدفقًا كبيرًا من العملات الأجنبية الذي سيسمح لها بإدارة التخفيض.

وقال مدبولي إن مصر تتوقع أن تسدد الإمارات مدفوعات مقدمًا على شريحتين. وسيشمل ذلك 15 مليار دولار في غضون أسبوع - سيأتي ثلثها من ودائع الإمارات - و20 مليار دولار أخرى في غضون شهرين.

وتتكون الشريحة الثانية من تمويل جديد بقيمة 14 مليار دولار و6 مليارات دولار من الودائع المتبقية لدولة الإمارات.

وقال مديولي إن الأموال ستساعد في توحيد سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مع سعرها في السوق السوداء. وفي البنوك المحلية، يتوفر الجنيه بنحو 30.9 جنيهاً للدولار، أي ما يزيد قليلاً عن نصف سعر الصرف في السوق والذي يبلغ حوالي 60 جنيهاً للدولار.

وفي السوق الآجلة غير القابلة للتسليم يوم الجمعة، ارتفع عقد الجنيه لمدة ثلاثة أشهر بنسبة 8% تقريباً إلى حوالي 49، مما يشير إلى توقعات بانخفاض أقل في قيمة العملة.

«الفرصة الأخيرة»

وقال الملياردير المصري نجيب ساويرس، الذي اقترح مؤخراً أن تقوم السلطات بتصحيح سعري الجنيه، إن الاتفاق يمثل «دعماً استثنائياً وكرماً غير مسبوق» من الإمارات العربية المتحدة.

وفي منشور على منصة التواصل الاجتماعي إكس، قال ساويرس إنه يأمل أن «تدرك القيادة المصرية أن هذه فرصة أخيرة لتغيير المسار الحالي» ودعاها «للاستماع إلى شعبها وفتح أبواب الحرية المغلقة».

ومن المقرر أن تحصل مصر على 35% من أرباح مشروع رأس الحكمة، كما وافقت الدولة الخليجية أيضاً على مشروع مشترك يخطط لبناء مطار دولي في المنطقة.

وسيتضمن المشروع منطقة مالية وتجارية لجذب الشركات العالمية، بالإضافة إلى مدارس ومستشفيات وجامعات ومرسى لليخوت والسفن السياحية، بحسب رئيس الوزراء. وأضاف أن مصر تتوقع جذب 8 ملايين سائح إضافي بعد استكمال المدينة.

وقد يكون المزيد من التمويل في الطريق لمصر. ومن الممكن أن تؤدي الصفقة المقترحة مع صندوق النقد الدولي إلى جلب شركاء آخرين وزيادة حزمة الإنقاذ الحالية التي تبلغ قيمتها 3 مليارات دولار، والتي لم تتسلم مصر منها سوى القليل، إلى أكثر من 10 مليارات دولار.

وأرجأ صندوق النقد الدولي مراجعتين لبرنامج مصر الحالي بينما كان ينتظر أن تفي البلاد بتعهداتها التي تضمنت تفعيل سعر صرف مرن حقا.

ومن شأن الاتفاقية أن تعمق العلاقات بين مصر والإمارات العربية المتحدة، والتي تعد = من الداعمين الأساسيين للرئيس عبد الفتاح السيسي، وتعهدت بتقديم الدعم من خلال الاستثمارات وغيرها من المساعدات للاقتصاد المصري الغارق في أزمة مستمرة منذ عامين تقريباً.

ونقلت الوكالة عن فاروق سوسة، الخبير الاقتصادي في مجموعة جولدمان ساكس، قوله إن «حجم الاستثمار أكبر بكثير مما كنا نتوقعه، وتوقيت ضخ الأموال أقرب بكثير. وهو يوفر فرصة لمصر لاستعادة السيولة في الاتجاهين في سوق العملات الأجنبية في الأيام والأسابيع المقبلة».

بدأت أحدث موجة من التمويل في الإمارات العربية المتحدة في عام 2022 بوديعة بقيمة 5 مليارات دولار في البنك المركزي المصري ودفع صندوق أبوظبي حوالي 2 مليار دولار في صفقات تضمنت شراء حوالي 18% في أكبر بنك مدرج في الدولة الأفريقية، البنك التجاري الدولي.

وفي العام الماضي، أنفق صندوق أبوظبي 800 مليون دولار على حصص أقلية في عدد من الشركات.

واشترت شركة إماراتية حصة 30% في أكبر شركة تبغ في مصر مقابل 625 مليون دولار، في حين وقعت مصر والدولة الخليجية في سبتمبر اتفاقية مبادلة عملة محلية بقيمة حوالي 1.4 مليار دولار.

وقال صندوق أبوظبي إنها تتوقع بدء العمل في أوائل عام 2025 في رأس الحكمة، التي تبلغ مساحتها الشاسعة أكثر من 170 مليون متر مربع أي ما يعادل ثلاثة أضعاف مساحة مانهاتن تقريباً.

وقالت مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري، إن «الحجم والإطار الزمني يجعلان هذه الصفقة رائدة حقاً ويغيران توقعات مصر في الأساس. وستقطع التدفقات الداخلة شوطاً طويلاً في تغطية متطلبات التمويل الخارجي لمصر وتسوية تراكم العملات الأجنبية».